

ضغوط اقتصادية واجتماعية لرفع الحجر الصحي في تونس

خطة حكومية لتوفير كمادات محلية الصنع



كمادات من القماش لمواجهة تفاقم الطلب

وتم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتي الصحة والصناعة تضم اختصاصيين لتحديد نوعية القماش المناسبة لصنع الكمادات الواقية ذات الاستعمال المتعدد والموجهة بالأساس لعموم المواطنين.



وقال خليل عموس مدير عام الصديلية المركزية، في تصريح لـ "العرب"، إنه "يجب أن تكون هذه الكمادات قادرة على حماية من يرتديها بنسبة 90 في المئة". وبين أن طريقة احتساب حجم الكميات الأولى التي تحتاجها تونس بالاستناد إلى الفئة العاملة التي ستكون لها أولوية الخروج من الحجر الذاتي والتي تقدر بحوالي 7 ملايين ونصف المليون مواطن. وسيكون هؤلاء في حاجة إلى كماتين لكل شخص يعمل بدوام ثماني ساعات يوميا، باعتبار أن الكمامة الواحدة تدوم فترة صلاحيتها أربع ساعات لتكون

في عواصم عربية وأوروبية، الأمر الذي يثير استهفامات كبيرة حول مصدر وجوهة العائدات الإعلانية المحصلة من طرف هؤلاء، في ظل التنافس بين خطها التحريري المتفرغ للشأن الجزائري، وبين الوضعية القانونية والإدارية للمؤسسات التي تديرها".

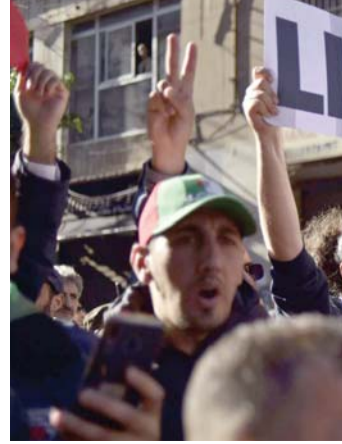
واستندت الوزارة، إلى النصوص التشريعية المنظمة للقطاع، والتي تستوجب على المالكين توضيح وتبرير مصادر تمويل مؤسساتهم الإعلامية، لكن ذرائعها تبقى انتقائية في نظر فاعلين في المشهد الإعلامي، بسبب ما يرونه "تغافلا رسميا عن وضعية الإعلام السمعي البصري، حيث يتم توطين كل الفضائيات المملوكة للقطاع الخاص

ناجعة في تحقيق هدف الحماية. وهذه الكمادات مخصصة للاستعمال المتعدد وهي قابلة للغسل بمسحوق عادي وفي آلة غسل الملابس في درجة حرارة تكون في 60 درجة مئوية أو يدويا باستعمال 10 في المئة من سائل الكلور على كل لتر من الماء. وتترك لتجفط بطريقة عادية. وسيحتاج كل مواطن إلى 4 كمادات إذ يستعمل يوميا كماتين يغسلهما في نهاية اليوم.

ورجح شهاب بن ريانة مدير عام المخبر الوطني لمراقبة الأدوية في تونس، في تصريح لـ "العرب"، أنه "ربما نحتاج أكثر من 30 مليون كمامة في المستقبل" عند تخفيف قيود الحجر الشامل وتوجه الجميع لوضع الكمادات بشكل قد يصبح روتينيا للمواطن التونسي عند خروجه إلى الشارع. وكان المحكي قد أكد في وقت سابق أن "ارتداء الكمامة الطبية سيصبح إجباريا بعد انقضاء فترة الحجر الصحي"، فيما عدلت منظمة الصحة العالمية موقفها من ارتداء القناع الواقي لتتضح بوضعه في الأماكن العامة بالنسبة للجميع بعد أن كانت في السابق تؤكد على أن ارتداءه يقتصر فقط على الفرق الطبية والصحية وعلى المصابين بالفايروس تغافيا لنقص هذه المادة من الأسواق. وأوضح بن ريانة أن هناك نوعين من الكمادات: الأولى جراحية والثانية عادية وهي التي ظهرت مع انتشار

الجزائر توسع معركة حظر التمويل الأجنبي

في مصادر تمويل المؤسسات الإعلامية، إلى البحث في واحد من الملفات الحساسة في ظل الشكوك المثارة حول تلقي جمعيات وأحزاب ومنظمات وحتى نقابات لتمويلات خارجية، عبر يافطة الأنشطة الدولية. واستندت الوزارة، إلى النصوص التشريعية المنظمة للقطاع، والتي تستوجب على المالكين توضيح وتبرير مصادر تمويل مؤسساتهم الإعلامية، لكن ذرائعها تبقى انتقائية في نظر فاعلين في المشهد الإعلامي، بسبب ما يرونه "تغافلا رسميا عن وضعية الإعلام السمعي البصري، حيث يتم توطين كل الفضائيات المملوكة للقطاع الخاص



جولة صراع جديدة مع أنصار الحراك

قلق دولي من إطلاق الدواعش من سجون صبراتة

طرابلس - تنامي القلق الدولي من تداعيات المعارك الجارية في ليبيا بعد أن أطلقت حكومة الوفاق سراح الإرهابيين من سجون صبراتة وصرمان غرب البلاد، في وقت تحذر فيه مصادر دبلوماسية من توظيف الميليشيات لمساجين الإرهاب للقتال في صفوفها.

وحذر متابعون للشأن الليبي مما وصفوه بمخطط لتعميم إطلاق سراح الإرهابيين من السجون الخاضعة لسيطرة ميليشيات الوفاق في العاصمة طرابلس أيضا، وهو ما يلقي مساندة ودعمًا من قبل مفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني وأعضاء من دار الافتاء.

وقالت بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا إنها تتابع بقلق بالغ تقارير عن اقتحام سجن وإطلاق سراح 401 سجين وأعمال انتقامية في مدن غرب ليبيا سيطرت عليها ميليشيات حكومة الوفاق هذا الأسبوع. ويأتي البيان عقب سيطرة الميليشيات على مدينتي صرمان وصبراتة الاثنتين.

وجاء في بيان البعثة أنها تتابع "ببالغ القلق التقارير التي تفيد بوقوع هجمات على المدنيين واقتحام سجن صرمان وإطلاق سراح 401 سجين دون إجراءات قانونية سليمة أو تحقيق علاوة على تمثيل بالجنح وأعمال انتقامية بما في ذلك أعمال النهب والسطو وإحراق الممتلكات العامة والخاصة".

ووصف بيان البعثة الأهمية ما وقع في صبراتة وصرمان بـ "الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان". وعبر وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم في اتصال هاتفني الأربعاء مع وزير خارجية الوفاق عبدالهادي الحوي عن قلقه حيال الأخبار الواردة بشأن الانتهاكات التي حدثت في المدن الغربية، وخاصة مدينتي صرمان وصبراتة، داعيا إلى ضرورة إيجاد حل للآزمة الليبية بشكل جذري من الليبيين أنفسهم.

وتطارد رئيس حكومة الوفاق فايز السراج ووزير داخلته فتحي باشاغا جرائم حرب بعد سيطرة ميليشيات طرابلس المدعومة من تركيا على عدة مدن ساحلية غرب العاصمة. وأثارت أعمال عنف الميليشيات ضد المدنيين في صبراتة وصرمان استنكارا شعبيا، وخاصة الشق الذي يدعم المشير خليفة حفتر في معركته ضد الإرهابيين في المنطقة الغربية.

وقبل هجوم الميليشيات على صبراتة وصرمان برزت دعوات تطالب بإطلاق سراح جميع المساجين في سجون طرابلس لمساعدة الجهود الحربية للميليشيات، فيما يكشف فيه الغرياني ضغوطه على حكومة الوفاق

ووقال عضو دار الإفتاء التابعة للمؤتمر الوطني العام سابقا عبدالباسط غويلة إن هناك أبرياء في سجون الردع (سجن قوة الردع الخاصة) يجب إخراجهم. وأضاف غويلة في تودينة نشرها على صفحته بموقع فيسبوك "لن يتم النصر إلا بإخراج المساجين من كل السجون".

ويوجد الآلاف من الإرهابيين والمجرمين في سجون قوة الردع بطرابلس.

ويرى مراقبون أنه بمجرد حدوث أول خلاف بين الميليشيات في طرابلس قد يلقي سجن الردع نفس مصير سجن مباحث الغربية بمدينة صرمان الذي كان بداخله العشرات من الإرهابيين الذين أصحوا أحرارا بغض مسلحي الوفاق والغطاء الجوي التركي.

وأبدى عضو المؤتمر الوطني العام سابقا التواقي العوضه تخوفه من استمرار سيطرة الإخوان والإرهابيين على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإعلامية في طرابلس.

وقال العيضة في تصريحات إعلامية إن "حكومة الوفاق لن تتسرد في إطلاق سراح المعتقلين الإرهابيين من السجون للقتال إلى جانب ميليشياتها في طرابلس".

وأوضح أن "الدواعش والإرهابيين يتواجدون على جميع جبهات القتال منذ بداية المعركة في العاصمة"، مشيرا إلى أن "السراج لن يتردد في إطلاق سراح الإرهابيين والمعتطفين للقتال إلى جانب قواته".

جنوب أفريقيا تغرد خارج السرب في ملف الصحراء المغربية

محمد ماموني العلوي

الرباط - عادت دولة جنوب أفريقيا إلى إثارة الخلافات مع المغرب بعد أن وصفت الصحراء المغربية في بيان لها بـ "أخر مستعمرة في أفريقيا" وهو توصيف لا يتبناه الاتحاد الأفريقي ولا الأمم المتحدة.

وقب يوسف العمراني، سفير المغرب بجنوب أفريقيا، على بيان حكومة جنوب أفريقيا بالقول إن التوصيف "مجانبا للصواب ومضلل وفي غير محله". وذكر العمراني أن حوالي 70 قرارا لمجلس الأمن وما لا يقل عن 120 تقريرا لمختلف الأمراء العاميين للأمم المتحدة لا تتضمن أي إشارة إلى كون الصحراء المغربية "أرضا محتلة"، أو تعتبر المغرب "قوة احتلال".

وأكد السفير المغربي ببرتوريا أن "غالبية دول العالم أعربت عن دعمها لجهود المغرب في تسوية هذا النزاع الإقليمي، وخاصة من خلال مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية".

ويأتي موقف بريتوريا بعد فشلها في تمرير مقترحات تصب في صالح جبهة البوليساريو الانفصالية أمام مجلس الأمن خلال مناقشتها لملف الصحراء المغربية الخميس الماضي.

وعقب انتهاء المفاوضات الأهمية أعرب وفد جنوب أفريقيا بالمجلس عن أسفه لما أسماه "الطريق المسدود في العملية السياسية لملف الصحراء" في وقت نوه فيه أغلب أعضاء المجلس بالزخم الذي أفرزه عقد مائتين وستين مقترحات بجنيف في ديسمبر 2018 ومارس 2019 جمعتها الأطراف المتنازعة والمداخلة في الملف.

بينما ينص مجلس الأمن بوضوح في قراراته على مهمة بعثة "المنورسو" في مراقبة احترام الاتفاقات العسكرية، تصر بريتوريا على أن مهمة البعثة الأهمية هي تنظيم استفتاء، وهو خيار استبعد مجلس الأمن بشكل قاطع منذ سنة 2001.

وكان مجلس الأمن قد أكد الخميس على التفاوض وفق آلية "المائدة المستديرة" من أجل التوصل إلى حل نهائي للنزاع حول الصحراء المغربية، وهو ما دعمه المغرب وتتوجس من نتائجه جبهة البوليساريو الانفصالية، في وقت فشلت فيه جهود جنوب أفريقيا في تمرير أي مقترح ينال من الوضعية القانونية والسياسية للمغرب.

وأكد الخبير في الشؤون الأمنية والاستراتيجية الشرفاوي الروادني، لـ "العرب"، أن "هناك إشارات مهمة من طرف مجلس الأمن لرفض أي محاولات تشويش على ما توصلت إليه المائدتين المستديرتين كالتة حوار وحيدة لتجاوز الخلاف بشأن الصحراء".